٢ـ الحديث الحسن

أـ مفهوم الحسن :

يشكل مصطلح الحسن إشكالات متعددة لدى غير المتخصص في هذا الجانب من الثقافة الإسلامية ، فظاهرة الحسن واسعة دقيقة تحوج الدارس إلى تدقيق النظر وسبر المقروء في تعريفات السلف الصالح من المصنفين ثم في إضافات المعاصرين وإضاءاتهم إن أحسنوا التعبير .

فهناك مصطلح الحسن الذي يضم تحت جناحيه : الحسن ، الحسن لذاته ، الحسن لغيره ، الحسن الصحيح ، الصحيح لغيره ، الحسن الصحيح الغريب .

وسوف يتضح أن الحديث الحسن يشمل على شيات ثلاثية المعمول به : الصحيح والحسن والضعيف ، ولهذا تبرز إشكالية عند بعض المثقفين من خلال تعريفاته عند العلماء القدامى ، فهو بين الصحيح والضعيف ، فتارة يميل إلى الصحة غير التامة ، وتارة أخرى يميل إلى الضعف اليسير غير المتصل بأخلاق الراوي ، وقد تُشكل المصنفات القديمة بثقافتها التجميعية أحياناً على القارئ العادي ، إذ يقف بإزاء أقوال متعددة على التجاوز والتوازي والتضاد ، مع كثرة الأجوبة من غير ترجيح من المصنف .

وقد تناقلوا تعريفه بأنه : « هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل عدل خَفَّ ضبطه غير شاذ ولا معلّل » .

نستنبط من خلال هذا التعريف أنه مرتبة وسطى بين الضعيف

والصحيح ، بل هو أقرب إلى الصحة ، إذ لا ينقص عن مرتبة الصحيح إلا في صفة واحدة وهي الضبط ، فهو نقص يسير في الجانب العقلي لا في الجانب الخلقي المتصل بالحديث المكذوب ، فالضبط ههنا موجود لكنه أخف من ضبط الصحيح ، فهو إذن نقص يسير .

ونستضيء هنا برأي أبي داود رضي الله عنه الذي قال في مقدمة سننه : « ذكرت فيه الصحيح وما يُشبهه وما يقاربه » وهو الحديث الصالح كما قال : « وما كان في كتابي فيه وهن شديد فقد بينته ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض » .

وإذا كان الحسن يشتمل على شيات من الصحيح والضعيف ، فينبغي أن ينفرد بالتصنيف لتميزه ، يقول فضيلة الدكتور نور الدين عتر : « ومن هنا يتبيّن أن ثمة تشابهاً كثيراً بين الحسن والصحيح ، حتى إن طائفة من أهل الحديث جعلت الحسن مندرجاً في الصحيح ، حتى لم يجعلوه نوعاً منفرداً ، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله النيسابوري (ـ ٤٠٥هـ) في تصرفاته ، لكن العمل بين المحدثين استقر على اعتبار الحسن نوعاً منفرداً ، لأن الحديث الذي يُحتج به إما أن يكون في أعلى درجات القبول وهو الصحيح ، أو في أدناها وهو الحسن »[1] .

والجدير بالتنبيه أن الدارسين لم يذكروا أن الحديث الحسن يشتمل على الحديث النبوي أي المرفوع ، وحديث الصحابي أي الموقوف ، وحديث التابعي أي المقطوع ، لأن القضية قضية السند وهي عامة ، ولم يذكروا أمثلة من المواقيف والمقاطيع ، في حين أكثروا من الشواهد الوافية في بحث الموضوع .

ونؤكد أن راوي الحديث الحسن موصوف بالأمانة والورع وسائر

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث د . نور الدين عتر ص/ ٢٦٥ .

الصفات الخلقية المطلوبة في قبول الرواية ، فاقد لتمام الضبط ، وليس يفقد الضبط تماماً ، فعنده حفظ وإتقان في التلقي والأداء هذا الأغلب ، لكن ثمة انحرافاً يؤدي إلى النسيان أو الاضطراب والخلط ، وهذه الخفة كما أسلفنا أخف وطأة من فقدان العدالة مما يتصل بالوضع ، فالناسي أقرب إلى القبول من الكذاب ، مع الإشارة إلى الخلو من الشذوذ والعلة كما في شروط الصحيح .

ويسمى الحسن لذاته كما يتضح في تعريف الحافظ ابن حجر : « وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط ، متصل ، مسند ، غير معلّل ، ولا شاذ هو الصحيح لذاته » فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته » .

نذكر مثالاً للحديث الحسن ما جاء في الخلق الحسن من مرويات الإمام الترمذي قال : روى أبو ذر ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « اتق الله حيثما كنتَ ، وأتبع السيئة الحسنة تمحها ، وخالق الناس بخلق حَسَن » .

وفي مسند الإمام أحمد رضي الله عنه قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن بَهْز بن حكيم : حدثني أبي عن جدي قال : قلت : « يا رسول الله ، من أبرّ ؟ قال : أمَّك ، قلت : ثم من ؟ قال : أمك ، قلتُ : ثم من ؟ قال : أمك ، قلت : ثم من ؟ قال : أمك ثم أباك ، ثم الأقرب فالأقرب » .

وسبب درجة الحسن أن الإمام أحمد وشيخه يحيى بن سعيد القطان (ـ ١٩٨هـ) ثقتان ، أما بَهْز بن حكيم (ـ ١٦٠هـ) فقد شعر العلماء بخفة ضبطه ، فاستشكلوا بعض مروياته ، وإن لم يستشكلوا هذا النص من مروياته ، ولكن الحكم بالخفة عام ، أما أبوه حكيم فقد وثقه العجلي وابن حبان ، فهو من رجال الصحيح .

وفي مسند الإمام أحمد : حدثنا يحيى بن سعيد عن بهز بن حكيم .

قال : حدثني أبي عن جدي ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ويل للذي يحدث فيكذب ليضحك القوم ، ويل له »[1]

وسبب حسن السند أن رواته ثقات عدول ضابطون ، بخلاف بهز بن حكيم الذي ذكرناه مع سلامة الحديث من الشذوذ والعلة .

ومنه ما جاء من رواية مختلط الحفظ ، إذ جاء من طريق يزيد بن هارون عن المسعودي عن زيادة بن علاقة ، قال : « صلّى بنا المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ، فلما صلى ركعتين قام ، فلم يجلس ، فسبَّح به مَنْ خَلفَه ، فأشار إليهم أن قوموا ، فلما فرغ من صلاته سلَّم ، وسجد سجدتي السهو وسلّم ، وقال : هكذا صنع رسول الله ﷺ »[2] ، وهو حديث فعلي لا قولي إذ يسجل فعلاً للنبي الأكرم عليه الصلاة والسلام ، ومعنى « فسبح من خلفه » أي نبّهوا على خطأ في الصلاة .

ب ـ الصحيح لغيره :

ثمة تلاقٍ بين الصحيح لغيره والحسن الصحيح ، فالأول يعني نهاية الارتقاء ونتيجته ، وكلا النوعين يعني الارتقاء بالاعتماد على النص نفسه والسند الآخر الأقوى ، لكن سنجد خصوصية للحسن الصحيح عند الإمام الترمذي ، إذ لا يطرد وجود نص بسندين .

ويمكن أن نعرف الحديث الصحيح لغيره بأنه الحديث الحسن ، أو لنقل : الحسن لذاته إذا جاء عن طريق سند آخر أقوى ، سواء نُقل النص بحرفية اللفظ ، أو نُقل بالمعنى ، فيقوى النص ويرتقي من درجة الحسن إلى درجة الصحيح .

---

(١) المسند : ٥/ ٣ ، وعلوم الحديث ، ص/ ٣٤ ، والموقظة للذهبي ، ص/ ٣٢ .
(٢) جواهر الأصول ، ص/ ٣٥ .

وههنا تساؤل : لماذا هذا التقسيم ، ولم لا يُستغنى عن الحديث الحسن لذاته ما دامت وجدت الرواية ذات السند الصحيح ؟

الحق أن الأمر وجداني وعقلاني معاً ، إذ رواية الحسن لذاته تؤكد توقير مرويات الرواة المقبولة رغم وجود أقوى منها ، فمن باب تقديس جهود الأسلاف ألا نختصر اليوم مسند الإمام أحمد بدعوى ورود أحاديث كثيرة منه عن طريق الشيخين الجليلين البخاري ومسلم . فالفقيه إذا استند إلى الحسن كأنه استند إلى الصحيح .

والجانب العقلاني يتجلى في زيادة التوثيق ، فالتعدد في الأسانيد منقبة يُحمد عليها المسلمون ، ولكن إذا استند ههنا الفقيه إلى الحسن ففي الدراسة الأدبية يُحتم الأخذ برواية السند الصحيح . لاعتقادنا الجازم بأن الدراسة الأدبية منوطة بالألفاظ وهذه نتوخّاها في نقل تام الضبط لا رواية خفيف الضبط .

مثال : حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » .

قال ابن الصلاح : « محمد بن عمرو بن علقمة (ـ ١٤٥هـ) من المشهورين بالصدق والصيانة ، لكنه لم يكن من أهل الإتقان ، حتى ضعّفه بعضهم من جهة سوء حفظه ، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته ، فحديثه من هذه الجهة حسن ، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من وجه آخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه ، وانجبر به ذلك النقص اليسير ، فصح هذا الإسناد ، والتحق بدرجة الصحيح »[1] .

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ، ص/ ٣٤ ، وجواهر الأصول ، ص/ ٤١ .

ولا يصح في رأينا إطلاق الثقة على هذا الراوي ما دامت الثقة تعني الضبط والعدالة ، وقد أخلّ بطرف من هذه الثنائية فكان سيئ الحفظ ، صادقاً جليلاً ، فمصطلح الثقة شامل للعقل والشرع ، شامل للاستيثاق من القدرة الذهنية والجوانب الخلقية .

أما رواية السند الصحيح ففيها : الأعرج وهو شيخ محمد بن عمرو عن سعيد المقبري وأبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه .

كما أن نص الإمام أحمد عن بر الوالدين الذي أوردناه آنفاً بسنده الحسن ، ورد عند الشيخين البخاري ومسلم وباللفظ الذي سبق ، والظاهر كما يؤكد الدكتور نور الدين[1] أن السائل من الصحابة الذي كان مبهماً لدى الإمام أحمد هو معاوية جد بهز بن حكيم ، وقد ورد بلفظ « من أبر » في بعض طرقه عند الإمام مسلم .

ج ـ الحسن الصحيح :

وهو مصطلح من ابتكار الترمذي ، ردّده في سننه ، وقد استشكل بعض العلماء هذا الابتكار الترمذي ، فقالوا : إن الحسن قاصر عن الصحيح ، فالجمع بينهما في حكم واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته ، فثمة تداخل أو تناقض موهوم .

قال الإمام ابن الصلاح : « في قول الترمذي وغيره « هذا حديث حسن صحيح » إشكال ، لأن الحسن قاصر عن الصحيح كما سبق إيضاحه ، ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته ، وجوابه : أن ذلك راجع إلى الإسناد ، فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين أحدهما إسناد حسن ، والآخر إسناده صحيح استقام أن يقال فيه : إنه

---

(١) منهج النقد ، ص/ ٢٦٧ .

حسن صحيح ، أي إنه حسن بالنسبة إلى إسناد ، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر »[1] .

وذكر ابن دقيق العيد المحدث الفقيه رداً ينقض هذا الجواب ، قال : « يرد على ذلك الأحاديث التي قيل فيها ذلك مع أنه ليس لها إلا مخرج واحد كحديث الترمذي من طريق العلاء بن عبد الرحمن الخرقي (ـ ١٣٣هـ) عن أبيه عن أبي هريرة : « إذا بقي نصف شعبان فلا تصوموا » وقال فيه : « حسن صحيح لانعرفه إلا من هذا الوجه »[2] .

أي تفرد العلاء بالحديث فكان غريباً ، وتبعاً لهذا لا يكون للنص سندان ، فثمة سند واحد وثمة رأيان ، إذ يختلف النقاد في أحد الرواة ، فمنهم من يراه من رواة الصحيح ، ومنهم من ينظر في حفظه فيراه من رواة الحسن ، وربما لا يترجّح للناقد الواحد قول واحد في راوٍ واحد ، لكنه أربك القارئ بحذف حرف (أو) « حرف التردد ، وكان حقه أن يقول : حسن أو صحيح ، وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح ، لأن الجزم أقوى من التردد »[3] .

ومن هذا الجانب يظهر أن الصحيح لغيره أقوى من الحسن الصحيح الغريب وثمة جواب آخر عند ابن الصلاح ، بعيد عن مصطلح الحديث ، والتعددية تثبت الحيرة ، فرأى « أن المراد بالحسن اللغوي دون الاصطلاحي كما وقع للحافظ ابن عبد البر حيث روى في كتاب العلم حديث معاذ بن جبل مرفوعاً : « تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية وطلبه

---

(١) علوم الحديث ، ابن الصلاح ، ص/٣٩ ، إرشاد طلاب الحقائق للنووي ، ص/٦٩ .

(٢) تدريب الراوي : ١/ ١٦٢ .

(٣) حاشية علي القاري على النخبة ، ص/ ٧٥ ، الوسيط : د . أبو شبهة ، ص/ ٢٧٣ .

عبادة » الحديث بطوله ، وقال : هذا حديث حسن جداً ، ولكن ليس له إسناد قوي ، فأراد بالحسن حسن اللفظ ، لأنه من رواية موسى البلقاوي[1] وهو كذاب نسب إلى الوضع عن عبد الرحيم العمّي وهو متروك »[2] .

وعلى هذا نذهب مع ابن دقيق العيد كما نقل عنه الإمام السيوطي إلى أنه « يلزم على هذا الجواب أن يطلق على الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ أنه حسن ، وذلك لا يقوله أحد من المحدثين إذا جروا على اصطلاحهم » بل تطلق صفة الحسن على كل الحديث النبوي الذي لا يفارقه الجمال الفكري والجمال الفني ولكن ابن عبد البر واضح في تعبيره إذ ليس في المصطلح كلمة « جداً » .

ليس من المشكل أن يقول الإمام الترمذي : حديث حسن غريب صحيح وهو مروي عند الأئمة البخاري وأحمد والنسائي ، فهذا يعني أن ثمة راوياً تفرد بالحديث فكان غريباً صحيحاً كما عند البخاري ، وحسناً صحيحاً عند البقية .

وهذا في الحديث عباية بن رفاعة عن أبي عبس رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : « من اغبرت قدماه في سبيل الله فهما حرام على النار » .

د ـ الحسن لغيره :

يظن بعض الباحثين أن الترمذي هو الذي ابتكر مصطلح « الحسن » ولكن الحقيقة أنه ابتكر مصطلح « الحسن لغيره » وهذا في مفهوم عبارته لا في منطوقها ، ويذكرون أنه أقدم من عرف عنه تقسيم الحديث إلى

---

(١) البلقاوي نسبة إلى البلقاء في بلاد الشام والعمّي نسبة إلى العم من تميم .

(٢) التدريب ١/ ١٦٢ .

صحيح وحسن وضعيف ، وإن كان قد ذكر الحسن في كلام بعض مشايخه ومن قبلهم ، إلا أن التقسيم الثلاثي لم يعرف عن أحد قبله .

ويستشهدون بكلام شيخ الإسلام ابن تيمية قال : « وأما قبل الترمذي فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي ، لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف ، والضعيف عندهم نوعان : ضعيف ضعفاً لا يمتنع العمل به وهو الحسن في اصطلاح الترمذي ، وضعيف ضعفاً يوجب تركه وهو الواهي » .

ولكن ننظر فيما قاله الإمام الترمذي حتى نتأكد أنه لا يبتغي الحسن لذاته ، بل يبتغي الحسن لغيره ؛ أي الضعيف الذي يرقى بطريق آخر إلى مصاف الحسن ، قال : « وما قلنا في كتابنا : حديث حسن ، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا : كل حديث يُروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويُروى من غير وجه نحو ذاك ، فهو عندنا حديث حسن »[1] .

ولهذا عندما أراد شيخ الإسلام ابن تيمية تفضيل النص المقبول على الرأي لم يقصد الضعيف عموماً ، بل قصد الضعيف المقوّى الراقي إلى الحسن ، قال : « قولنا : إن الحديث الضعيف خير من الرأي ، ليس المراد به الضعيف المتروك ، لكن المراد به (الحسن) كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وحديث إبراهيم الهجري وأمثالهما ممن يحسن الترمذي حديثه أو يصححه »[2] .

ونفهم من كلام الترمذي شرط وجود السندين ، وهذا غير مطلوب في

---

(١) العلل للترمذي : ٥/٧٥٨ .

(٢) منهاج السنة ، ابن تيمية : ٢/١٩١ ، وراجع إعلام الموقعين ، ابن قيم الجوزية : ١/٣١ .

الحديث الحسن ، فمقصده إذن الحسن لغيره ، متن واحد بسندين يتقوى الأول بالآخر ، والناظر إلى النص بسنده الأول كأنما نظر إليه في سنده القوي .

وإذا كنا استبعدنا في فقرة الصحيح لغيره الاستغناء عن الرواية الحسنة بوجود الرواية الصحيحة فإننا ههنا ندعو إلى الاستغناء إن أمكن عن الرواية الضعيفة ما دامت الحسنة غير موجودة لدى أنصاف المثقفين بالثقافة الإسلامية ، وجانبها المحدود هذا .

ويوضح ابن الصلاح معنى عدم الاتهام الوارد في تعريف الترمذي فيقول : « والحسن لغيره ما كان في إسناده مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ، ولا هو متهم بالكذب في الحديث ، ولا بسبب آخر مفسّق ، على أن يعضد براوٍ معتبر »[1] .

ويلفت نظرنا ذكر الأهلية دون العدالة في كلام ابن الصلاح إذ نفي العدالة ضعف شديد والموصوف ههنا ضعفه يسير ، وإن تقاصر الحسن لغيره عن الصحيح بالعدالة إن قبل المستور والمجهول ، وفي الضبط إذ قبل قليل الخطأ ، فهو في نظرنا أدنى من الحسن لذاته تبعاً لتمام العدالة هناك .

ولكن لا بد أن السند الآخر أقوى ، فتعدد الواهي ، أو ذكر الراوي الواهي في كل الأسانيد يضعفها ولا ترقى إلى الحسن لغيره ، بل يزيد الحديث ضعفاً كورود اسم كاذب مثلاً أو متهم في عقيدته أو خلقه ممن جرّحهم النقاد .

ولكن القضية بين الضعيف والحسن ، وليست بين الحسن

---

(١) علوم الحديث ، ص/ ٤٠ .

والصحيح ، فالحسن لغيره أقرب إلى الحسن ، ولا يصل الأمر إلى مرتبة الصحيح ولذلك لا يصح أن يقال : « ويخطئ بعض المتأخرين في إطلاقهم أن الحديث الضعيف إذا جاء من طرق متعددة ضعيفة ارتقى إلى درجة الحسن أو الصحيح » .

وننبّه هنا على قبول السند وإن اشتمل على ألفاظ مغايرة في المتن ، فلا تشترط موافقة اللفظ ، بل يكتفى بالمعنى كما في الانتقال من الحسن إلى الصحيح ، ولكن يحترز من تساوي المستور والخفيف الضبط فالفرق شاسع ، لأن الأول يتصل بالعدالة .

كما ننبه على أن الإمام الترمذي لم يشترط في هذا النوع اتصال السند كما هو مشروط في الحسن لذاته ، فيدخل في الحسن لغيره المنقطع وهو حديث ضعيف إذا استوفى سائر الشروط وهذا ليس من سمات الحسن .

مثال : في سنن الترمذي حدثنا علي بن حُجر حدثنا حفص بن غياث عن حجاج عن عطية عن ابن عمر رضي الله عنهما : « صليت مع النبي ﷺ الظهر في السفر ركعتين وبعدها ركعتين » قال الترمذي : « هذا حديث حسن » .

وفي سنده حجاج بن أرطأة (ـ ١٤٥هـ) صدوق كثير الخطأ ، فالنقص في الضبط ، وكذلك عطية ، لكن لم يتهما بالكذب رغم بدعة عطية ، فالنقص فيه في العدالة والضبط .

والرواية الأقوى سنداً : ابن أبي ليلى محمد بن عبد الرحمن (ـ ١٤٨هـ) ونافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ولفظه : « صليت مع النبي ﷺ في الحضر والسفر ، فصليتُ معه في الحضر الظهر أربعاً وبعدها ركعتين ، وصليتُ معه في السفر الظهرَ ركعتين وبعدها ركعتين » .

وابن أبي ليلى فقيه جليل وهنا تمام العدالة ، لكن تكلم المحدثون في

حفظه وهنا نقص الضبط ، فالروايتان في مرتبة واحدة وهذه تقوية المثل ، والضعف بسيط في الروايتين .

وهكذا قيّد الإمام الترمذي الحسن لغيره بثلاثة قيود :

١ـ ألا يكون في إسناده من يتهم بالكذب وهذا يفي بأن الضعف يسير عند العلماء ، ويقبل فيه من كان سيئ الحفظ ، أو كان مستوراً لم يُنقل فيه جرح ولا تعديل أو اختُلف فيه ، كما يُقبل فيه المدلِّس الراوي بالعنعنة ، أي لم يصرح بالسماع ، فهؤلاء غير كاذبين .

٢ـ أن لا يخالف رواية الثقات فلا يكون حديثاً شاذاً .

٣ـ أن يروى من غير وجه نحوه ، من طريق آخر واحد فأكثر ، باللفظ أو بالمعنى .

فهذه الشروط واضحة ، ولهذا لا نوافق ابن الصلاح فيما انتهىٰ إليه بعد ذكر هذه الشروط ؛ إذ نقل كلام الترمذي والخطابي الذي وافقه في شرحه لسنن أبي داود فقال ابن الصلاح : « إن الترمذي حدّ الحسن بألا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون شاذاً ، ويروى من غير وجه نحو ذلك ، وأن بعض المتأخرين قال : هو الذي فيه ضعف محتمل ويُعمل به » وكل هذا مبهم لا يشفي الغليل ، وليس في كلام الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح »[1] .

وإذا كنا نحن نراه حسناً لغيره وليس حسناً لذاته كما توهّم بعض الدارسين ، فإن العالمين ابن الصلاح والسيوطي قد التبس عليهما بين الحسن والصحة مع أن الشروط السابقة التي قدرها الترمذي لا يمكن أن تكون في صحيح مطلقاً ، فالصحيح لا يحتاج إلى رواية أخرى مقوية .

---

(١) تدريب الراوي : ١/ ١٥٤ .

كما أن عبارة « لا يتهم بالكذب » ليست موازية لقولهم : « ثقة » فإن الإيجاب أقوى من السلب ، ولا يستساغ أن يقال حسن المتن بدعوى أن القوة متأتية من سند آخر ، لأن العبرة للسند .

هـ ـ حجية الحسن :

الحسن حجة لقربه من العقل والشرع ، أي لقربه من تمام حيثيات القبول ، ولهذا « يحتج بالحديث الحسن بنوعيه ـ الحسن لذاته والحسن لغيره ـ كما يحتج بالصحيح ويعمل به ، وإن كان الحسن دون الصحيح في القوة .

ولهذا أدرجه بعض العلماء في طائفة الصحيح ، مثل الحاكم النيسابوري ومستدركه شاهد على هذا ، وابن خزيمة صاحب الصحيح ، مع اعتراف هذه الطائفة بأنه أدنى رتبة من الصحيح في القوة ، وهذا بدليل ترجيح الصحيح على الحسن عند التعارض[1] . فخفة الضبط لا تخرج الراوي عن أهلية الأداء كما سمع ، إضافة إلى أنه صادق أو لم يرد فيه تجريح .

ولكن ثمة متشددون لا يحتجون بالحسن منهم العلامة أبو حاتم الرازي قال الإمام الخطابي : « على الحسن مدار أكثر الحديث ، لأن غالب الأحاديث لا تبلغ رتبة الصحيح ، وعمل به عامة الفقهاء ، وقبله أكثر العلماء ، وشدّد بعض أهل الحديث ، فرد بكل علة قادحة كانت أم لا ، كما روي عن ابن أبي حاتم أنه قال : سألت أبي عن حديث فقال : إسناده حسن ، فقلت : يحتج به ؟ فقال : لا »[2]

---

(١) راجع فتح المغيث : ١/ ٤١ « راجع معالم السنن ، المقدمة » .

(٢) قواعد التحديث : ١٠٦ـ١٠٧ .

ويبدو أنه قصد استبعاد الحجة بالحسن لغيره ، لأن أصله ضعيف ، لأن عبارة « إسناده حسن » واردة في تعريف الترمذي لهذا النوع ولهذا نقول : الحديث الحسن عموماً مقبول عند المحدثين والفقهاء .

وههنا لا بد من تصحيح فهم ، فقد يقال : هذا حديث غير صحيح ، ولا يُفهم من هذا الحكم أنه غير مقبول كلياً أو أنه واهٍ ضعيف أو موضوع ، فقد يكون حسناً ، لذلك من التشويش على فكر الأمة الإسلامية إطلاق عدم الصحة من غير التنبيه على مرتبة الحديث .

كما لا يعني قول المختص : لا أعرف هذا الحديث ، أو لم أسمعه ، لا يعني هذا أنه غير صحيح ، فالحفظ المحيط سمة المحدثين القدامى وحدهم .

* * *